# جهاد، نعم، لكن ليس ثورة

## تصدير العنف الاسلاموي في المملكة العربية السعودية

*توماس هيغهامر

**British Journal fo Middle Eastern Studies**

كانون الأول، ٢٠٠٩

## ملخص

**تشير أنماط العنف الإسلامي الأصولي في المملكة العربية السعودية إلى أنه كان من السهل حشد سعوديين لنشاط إسلاموي متطرف أكثر بكثير من حشدهم لنشاط الثوري. وهذا بخلاف معظم الجمهوريات العربية التي تظهر نمطاً عكس ذلك. هذه المقالة توثق تجريبياً الانبساط الغريب للتطرف السعودي، ويتناقض ذلك مع أنماط العنف الإسلامي الأصولي في الجزائر ومصر، ويقدم أربعة تفسيرات تقول ما يلي: أولا، أن الشكاوى النمطية للأسلاموية الثورية أقل حدة في المملكة العربية السعودية؛ ثانيا، أن الخصائص البنيوية للدولة والمجتمع السعوديين تمنع التعبئة المناهضة للنظام.؛ ثالثا، أن الوهابية أو العزلة الاجتماعية والثقافية جعلت الإسلاميين السعوديين معادين بشكل خاص لغير المسلمين؛ ورابعاً، وهو الأهم، أن النظام السعودي قد روج للأسلاموية لحرف التحديات لاحقاق شرعيته.**

## المقدمة

غالبا ما ينظر إلى المملكة العربية السعودية على أنه نظام على شفا الانهيار. وافترضت العديد من الدراسات عن السياسة السعودية وجود سخط واستياء سياسي خفي وعميق ينتظر إطلاق العنان له فحسب لطرد آل سعود (١). ففي أعقاب الأحداث المأساوية مثل تمرد مكة المكرمة ١٩٧٩ أو الحملة الإرهابية ٢٠٠٣ ، غالبا ما أوضح المعلقون أن العنف هو نتيجة شبه حتمية لكثير من التوترات والتناقضات المزعومة في المجتمع السعودي. في هذه الورقة نقلب مسألة القذف والتشهير العنيف رأسا على عقب ونسأل:

إذا كان النظام لا يحظى بشعبية الى هذا الحد وكان المتطرفون بهذا الكثرة، فلماذا لم يجر المزيد من أعمال العنف في المملكة، وخاصة ضد الحكومة؟

في منطقة خاضت فيها عدة أنظمة الحرب ضد حركات تمرد إسلامية كبيرة وتم اغتيال رئيس واحد فيها على الأقل، تبرز المملكة العربية السعودية كاستثناء بحكم ما تعرضه من مستويات متدنية بشكل ملحوظ من العنف المناهض للنظام (٢). هذا الغياب لم يكن ليكون ملحوظا جدا ربما لولا حقيقة كون المملكة العربية السعودية موطن لمجتمع كبير من الإسلاميين المتطرفين. وقام هؤلاء النشطاء بمهاجمة الغربيين في المملكة وسافروا بالآلاف للقتال في أفغانستان والبوسنة وغيرهما، لكنهم وقبل عام ٢٠٠٨ لم يكونوا قد قاموا أبداً باغتيال أي أمير كبير أو مهاجمة القصر الملكي.

الهدف الرئيس من هذه المادة هو توثيق وشرح " التوجه الخارجي" للعنف الاسلامي الأصولي في المملكة العربية السعودية (٣). وبالمقارنة بين حالة السعودية وحالتي مصر والجزائر في المراحل المناسبة من التحليل، نأمل أيضا بالمساهمة في الدراسة عن السياسات المقارنة للشرق الأوسط. وسوف يمضي هذا التحليل قدما في خطوتين. ونبدأ عن

طريق درس سجل العنف الداخلي في المملكة العربية السعودية منذ الستينات قبل اقتراح أربعة تفسيرات لخاصية التطرف الاسلامي في المملكة العربية السعودية وهي أنه تطرف ينعكس في الخارج ولا يتطور في الداخل : عدم وجود المظالم المحلية، العقبات البنيوية أمام التحركات الثورية، كراهية الأجانب، والانحراف السياسي.

## أنماط العنف في المملكة العربية السعودية

قبل عصر الفضائيات والإنترنت، كانت المعلومات عن الحوادث الأمنية المحلية السعودية شحيحة وتخضع لرقابة مشددة من قبل الحكومة السعودية.
أما في السنوات الأخيرة، فإن المزيد من التفاصيل عن أحداث ماضية وأخيرة أصبح متاحاً ما أن تم رفع السرية عن بعض الوثائق وفتحت المملكة المجال للبحوث الميدانية. إذن، ما الذي نعرفه عن أنماط العنف السياسي في المملكة العربية السعودية من الستينات وحتى اليوم؟
أولا وقبل كل شيء، كان المستوى العام للعنف السياسي منخفضاً نسبيا. فقواعد البيانات الرئيسة الثلاث القائمة لحوادث الإرهاب، قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (Global Terrorism Database) (٤)، قاعدة بيانات راند/ ميبت (RAND/MIPT database) (٥)، وقاعدة بيانات ايترايت (ITERATE database) (٦)، وكل واحدة منها تستخدم معايير فرز مختلفة قليلا، تشير كلها إلى أن الإرهاب في المملكة العربية السعودية كان أقل بشكل ملحوظ مما كان عليه الأمر في كل من مصر والجزائر، باستثناء الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٤ (انظر الجدول رقم ١). وبالنظر إلى أن جميع مجموعات البيانات هذه لا تبلغ تماما عن الإرهاب المحلي (حيث المهاجمون والضحايا من نفس البلد)، وحيث أن التطرف الاسلامي في المملكة العربية السعودية كان له طابع عابر للحدود أكثر من ذلك الذي للجزائر ومصر، كما سنرى أدناه، فمن المعقول إذن الافتراض أن المستوى النسبي للإرهاب في المملكة العربية السعودية كان أقل حتى مما تشير إليه هذه الأرقام.

هناك العديد من المشاكل المنهجية المرتبطة بتعداد الحوادث الإرهابية، عدد منها نابع من صعوبة تحديد الإرهاب (٧). ولذلك يجب علينا ألا نعلق أهمية كبيرة جدا على هذه الأرقام تتجاوز ما تقوله لنا عن المستوى النسبي الاجمالي للعنف الداخلي. وللحصول على فهم أفضل لنطاق وطبيعة العنف في المملكة، يجب إلقاء نظرة فاحصة على حالات محددة. بصفة عامة، كان نشاط العنف السياسي في المملكة من ثلاثة أنواع: يساري، شيعي وإسلامي سني. وفي حين أن هذه المادة معنية في المقام الأول بالنوع الأخير، فإن استعراضا موجزا لأشكال أخرى من التطرف يساعد على ربط سياقات العنف الإسلامي السني.

الجدول ١. عدد من الهجمات الإرهابية الدولية في الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية وفقا لقواعد بيانات الإرهاب الرئيسة (Major Terrorism Databases)

| | GTB 1970-1997 | GTB 1998-2004 | RAND/MIPT (١٩٣٠-٢٠٠٧) | ITERATE (١٩٦٨-٢٠٠٢) |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١١٥٩ | ٤٢٦ | ٢٣٤ | ٨٣ |
| مصر | ٤٥٩ | ٦ | ٤١ | ١٦١ |
| السعودية | ١٩ | ٣٢ | ١١ | ٣٨ |

## التشدد اليساري والشيعي

في الخمسينات والستينات، تألفت المعارضة المنظمة، في المقام الأول، من حركات يسارية وقومية عربية (٨). وفي عام ١٩٥٣، دفع إضراب ضخم لعمال شركة أرامكو إلى التدخل الشهير للجيش (٩). وعلى امتداد فترة الستينات، ورد أن السلطات أحبطت عدد من المؤامرات و"الأعمال التخريبية" المزعومة. وفي أواخر عام ١٩٦٢، وعلى نحو استباقي، اعتقلت الشرطة ورحّلت أعداداً كبيرة من اليمنيين المشتبه في تعاطفهم مع الشيوعيين. أما أخطر أعمال العنف التي حدثت فكانت سلسلة من التفجيرات في الرياض في أواخر عام ١٩٦٦ وأوائل عام ١٩٦٧. وادعى المسؤولية عن هذه التفجيرات، التي تسببت بسقوط عدد غير معروف من الضحايا، تنظيم اتحاد شعب الجزيرة العربية **(UPAP)** ذي التوجه الناصري ومركزه في اليمن الشمالية. بعد الهجمات، اعتقلت السلطات السعودية المئات من اليمنيين، ونفذ حكم الإعدام بحق ١٧ منهم وتم طرد البقية.

وقع التطور الأكثر خطورة في صيف عام ١٩٦٩، عندما اعتقلت المخابرات مئات الأشخاص في حملة وصفت بأنها تتعلق بمؤامرتين منفصلتين للاطاحة بالحكومة. وكانت إحدى الشبكتين بحسب ما زعم، تتألف من إصلاحيين مدنيين

مرتبطين بالأمير طلال ومركزهم الحجاز. أما الأخرى، الأكثر خطورة بكثير كما زعم، فقد شملت مؤامرة من قبل ضباط في سلاح الجو والجيش (١١). وقد تكون هذه الأخيرة جعلت المملكة العربية السعودية أقرب إلى حدوث انقلاب عسكري من أي وقت مضى.

كانت فترة السبعينات أكثر هدوءا، على الرغم من أن محاكمة عام ١٩٧٧ لـ ١٧ ضابطا ومجموعة من المدنيين المتهمين بالتآمر للقيام بانقلاب آخر أظهرت أن النظام لا يزال حذرا من المعارضة اليسارية (١٢). ومن الصعب الحكم على مدى جدية التهديد من القوميين العرب حقا، لأن معظم المعلومات المتاحة تنبع من مصادر حكومية أو من بيانات لا يمكن الاعتماد عليها من جانب تنظيم اتحاد شعب الجزيرة العربية **(UPAP)**. لم يكن هناك شك في جنون العظمة لدى الحكومة حول التهديد اليساري، ومن المعروف أن السلطات قد استخدمت بشكل واسع التعذيب في التحقيق مع المشتبه بهم. أما الأمر المؤكد فهو أنه بحلول الثمانينات كان التهديد من قبل الجماعات اليسارية قد اختفى عملياً (١٣).

في الوقت نفسه، تصاعدت حالة من السخط والاستياء في جزء آخر من المجتمع السعودي، وتحديدا لدى الأقلية من الطائفة الشيعية (١٤). فالعديد من أهم الحوادث الأمنية في السعودية في العقود الأخيرة كانت بتحريض من الميليشيات الشيعية. وفي أواخر السبعينات، تزايدت التوترات بين النظام والسكان الشيعة المهمشين، وبلغت ذروتها في أعمال الشغب التي دامت سبعة أيام في المنطقة الشرقية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٩، والتي أدت إلى مقتل ٢٤ شخصا وجرح المئات (١٥). وغذت صدامات عام ١٩٧٩، إلى جانب التنافس السعودي - الإيراني في الثمانينات، حركة اسلامية شيعية منظمة كانت لا تزال نشطة للغاية على امتداد الثمانينات وما بعد ذلك.

اتبع معظم الإسلاميين الشيعة "منظمة الثورة الإسلامية" المعتدلة نسبيا (OIR) بقيادة حسن الصفار. وسعت " منظمة الثورة الإسلامية"، وهي منظمة كبيرة نسبيا ولها فروع في العديد من البلدان، بما في ذلك إيران، سوريا وبريطانيا، إلى الحصول على تنازلات من الرياض بشأن قضايا مثل الحق بمراقبة الشعائر الدينية الشيعية، وضع حد للتمييز في سوق العمل، والحصول على حصة أكبرمن مدخول النفط. لم تنخرط "منظمة الثورة الإسلامية" في أنشطة إرهابية ودخلت في اتفاق مصالحة مع الحكومة السعودية في خريف عام ١٩٩٣.

مع ذلك، شهدت أواخر الثمانينات ظهور منظمة أصغر وأكثر راديكالية بكثيرهي "حزب الله الحجاز". ويعتقد بأن حزب الله السعودي، المؤيد للخميني، ( على عكس " منظمة الثورة الإسلامية" الموالية للشيرازي (١٦)) كان مسؤولا عن عدد من الهجمات الخطيرة في المملكة العربية السعودية في النصف الثاني من الثمانينات، بما في ذلك تفجير أغسطس/ آب ١٩٨٧ لمصنع الغاز في المنطقة الشرقية وتفجير مارس/ آذار ١٩٨٨ لمنشآت نفطية في رأس تنورة والجبيل، وكذلك عن سلسلة من التفجيرات في الرياض في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩. ويشتبه البعض أيضا بوجود تورط شيعي محلي منظم في أعمال الشغب التي حصلت في الحج في مكة المكرمة في شهر يوليو/ تموز عام ١٩٨٧ والتي قتل فيها أكثر من ٤٠٠

شخص بعد أن قامت الشرطة السعودية بتضييق الخناق على الحجاج الإيرانيين المتظاهرين (١٨).
وطرحت أيضا تساؤلات حول تفجير الخُبر في يونيو/ حزيران ١٩٩٦، الذي ألقي اللوم رسميا فيه على حزب الله الحجاز. ربما أرادت المجموعة التأكيد على عدم موافقتها على المصالحة بين الحكومة السعودية ومنظمة الثورة الإسلامية، وقد يكون تلقى المساعدة العملياتية من حزب الله اللبناني. بعض المراقبين تنازعوا حول هذا التقييم وقالوا بأن العملية نفذت من قبل تنظيم القاعدة، لكن هذا الكاتب يعتبر، وبالتوازي مع ذلك، أن الأدلة المتوفرة تشير إلى مسؤولية الشيعة (١٩).

في أبريل/ نيسان ٢٠٠٠، شهدت مدينة نجران في الجنوب اضطرابات عنيفة في مناطق الطائفة الإسماعيلية المحلية (٢٠). فقد أعد الإسماعيليون، الذين يتبعون التقويم الخاص بهم، للاحتفال بالعيد قبل بضعة أيام من الأغلبية السنية عندما أمرت المؤسسة الوهابية بإغلاق مساجد الإسماعيلية، مما أثار حالة شغب صغيرة لمدة يومين أدت إلى مقتل إثنين وجرح اثنين من أتباع الطائفة الإسماعيلية. وتلت هذه الأحداث حملة ضخمة للشرطة ضد الطائفة الإسماعيلية.

على الرغم من نوبات العنف العرضية هذه، لم يشكل الإسلاميون الشيعة أبدا تهديدا وجوديا للحكومة السعودية، حتى ولو كان السبب عدد السكان الشيعة الضئيل جدا (حوالي ١٠ إلى ١٥ في المائة من مجمل السكان، على الرغم من عدم وجود أي أرقام موثوق بها). من جهة أخرى، كان من المحتمل أن يكون التمرد في أحياء السنة أكثر خطورة بكثير.

## العنف الإسلامي السني

قبل عام ١٩٧٩، لم تشهد المملكة العربية السعودية الحديثة سوى حالات قليلة جدا من العنف الاسلامي الأصولي السني. وقد شهدت أواخر العشرينات "ثورة الإخوان" الشهيرة التي رفض جيش إبن سعود من المقاتلين القبليين المتشربين دينيا الاصغاء إلى أمر الملك بوقف غزوات الإخوان على الحدود الدولية (٢١). في أعقاب ثورة الإخوان، لم تشهد المملكة على مدى خمسة عقود، عمليا، أي تمرد اسلامي منظم. كانت هناك حالات من أعمال عنف الأمن الأهلي (الاقتصاص) على مستوى منخفض، مثل مناوشات المدينة المنورة في أوائل الستينات بين السكان المحليين ونشطاء متدينين نصبوا أنفسهم شرطة دينية (٢٢). كما كانت هناك حالات قليلة من الاحتجاجات العنيفة العفوية ضد بدع اجتماعية وابتكارات تكنولوجية، مثل مظاهرات أغسطس/ آب ١٩٦٥ في الرياض ردا على إدخال التلفزيون (٢٣). أما إدخال تعليم البنات في عام ١٩٦١ فقد دفع أيضا، كما زعم، إلى مظاهرات في بريدة ، لكن ليس واضحا ما إذا كانت هذه المظاهرات، بشكل خاص، عنيفة (٢٤). وكانت هناك أيضا مظاهرات ردا على أحداث دولية؛ خلال حرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧، سار متظاهرون مناهضون لإسرائيل، كما زعم، إلى القنصلية الأميركية في الظهران وألقوا عبوة ناسفة على القنصلية الاميركية في جدة (٢٥).

بالتالي، إن تاريخ التمرد السني المنظم في المملكة قد بدأ في أواخر السبعينات. فكم هي حالات العنف التي حصلت هناك منذ ذلك الحين، وإلى أين كانت موجهة؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من توضيح المفاهيم التحليلية التي أستخدمها لتحديد أنماط العنف الإسلامي الأصولي السني. إن الطرح المركزي في تحليلي هو أن هناك أنواع مختلفة من العنف الإسلامي الأصولي، لأن الإسلاميين يحاربون من أجل أمور مختلفة (٢٦). فالعنف الإسلامي يمكن تصنيفه وفقا

لاتجاهه، أي طبيعة الهدف، ومبرراته المنطقية، أي الأجندة المباشرة للجاني. كما أطرح أيضا أن العنف الأصولي السني يقدم نفسه في خمسة أنواع مثالية:

- **العنف الثوري:** موجه عادة ضد أهداف حكومية و يُبرّر باعتباره كفاحا من أجل خلع الحاكم المسلم.

- **العنف الإسلامي:** موجه عادة ضد أهداف غربية أو غير مسلمة ويُبرّر باعتباره دفاعاً عن الأمة الإسلامية.

- **عنف الأمن الأهلي ( التنظيمات):** موجه عادة ضد رموز الفساد الأخلاقي ويُبرّر باعتباره وسيلة لتصحيح السلوك الأخلاقي للمسلمين.

- **العنف المذهبي:** موجه ضد الشيعة، ويُبرّر باعتباره ترهيباً للطائفة المنافسة.

- **العنف الوحدوي:** موجه ضد المحتل المحلي من غير المسلمين، ويُبرّر باعتباره نضالاً من أجل التحرر الوطني . يحدث هذا النوع فقط في الأراضي المتنازع عليها أو المحتلة من قبل قوات غير مسلمة (كما هو الحال في فلسطين، الشيشان، كشمير، وما إلى ذلك)، وبالتالي لا ينطبق على السياق السعودي.

كم نوعا من العنف حدث في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٩؟
للإجابة على هذا السؤال، قمت بجمع كرونولوجي ( تسلسل زمني) مفصل لأحداث العنف في المملكة العربية السعودية، مع بيانات جون إ. بيترسون (John E. Peterson) كنقطة انطلاق وإضافة المزيد من التقارير الاخبارية والمصادر الأولية ذات الصلة (٢٧).

كانت هناك، بصفة عامة، سبع حلقات رئيسة (محددة بالهجمات أو موجات من الهجمات) في التاريخ الحديث للعنف الاسلامي السني في السعودية. وكانت أولها حادثة مكة المكرمة عام ١٩٧٩ التي استولى فيها عدة مئات من المتشددين بقيادة جهيمان العتيبي على المسجد الكبير في مكة المكرمة، مدعيا أن أحد مرافقيه هو المهدي، وهي شخصية المخلص الإسلامي (٢٨). أما النوايا الدقيقة التي تقف وراء هذا الحادث الفريد فمن الصعب التحقق منها، إذ لم يكن جهيمان قادرا أبدا على تفسير عمله لهم علنا وبالتفصيل بعد العملية (تم إعدامه في غضون أسابيع). بيد أن كتابات جهيمان عند جمعها مع طبيعة الهدف- التي تؤشر إلى الغياب الكامل للقلق بالنسبة لإرثه السياسي- تشير إلى أن الهجوم كان له بعد خلاصي هام وربما كان يهدف لأن يكون بمثابة فعل تطهير معنوي جماعي (٢٩). على هذا النحو، فإن نوع حادث مكة المكرمة هو أقرب ما يكون إلى عنف الأمن الأهلي ( الاقتصاص) المذكور أعلاه. وهذا يتفق مع الحقيقة بأن الحركة التي برز منها معظم المتمردين قد شاركت سابقا في الشرطة الأخلاقية الخاصة في المدينة المنورة.

لم يكن المتمردون بالتأكيد ثوارا أنقياء، لأنهم لم يكونوا يتوخون حكومة بديلة، ورفضوا صراحة عزل الملك، واختاروا الهجوم على الحرمة الرئيسة للإسلام عندما امتلكوا القوة النارية لضرب هدف حكومي.

لم تشهد الثمانينات عمليا أي عنف أصولي سني في المملكة .هذا الهدوء جرى خرقه أثناء حرب الخليج في أوائل عام ١٩٩١، عندما شهدت المملكة ثلاث هجمات صغيرة على الأقل على أهداف أميركية. وفي ٣ فبراير/ شباط ١٩٩١ أطلق أشخاص مجهولون النيران على حافلة عسكرية أميركية في جدة، مما اسفر عن اصابة ثلاثة جنود أميركيين وحارس سعودي. وفي اليوم نفسه، صب مجهولون مادة الكيروسين على حافلة نقل أميركية في جدة. وفي ٢٨ مارس/ آذار اطلق ستة أشخاص على الأقل النار على مركبة تابعة للبحرية الاميركية، وأصيب ثلاثة من جنود المارينز (٣٠). ولم يتم تحديد الجناة أبدا، ولكنهم كانوا على الأرجح جماعات مستقلة لنشطاء على مستوى منخفض يعبِرون عن عدائهم للوجود العسكري الأجنبي.

الموجة الثالثة من الحوادث أقل شهرة ووقعت في منطقتي الرياض وبريدة عام ١٩٩١، في شكل عشر هجمات تقريبا ضد محلات فيديو ومراكز نسوية وسيارات فارغة لأشخاص يشتبه في أنهم " يعيشون حياة آثمة". (٣١). لم تقع إصابات. أما الجناة، وبعضهم أجرى معهم هذا الكاتب مقابلات في عام ٢٠٠٥، فقد قالوا بأنهم كانوا يريدون فرض شرطة أخلاقية. وقالوا بصراحة أنهم لم يكونوا، في ذلك الوقت، مهتمين بالسياسة، المحلية منها أو الدولية. وبالتالي ، يمكن اعتبار هذه الحوادث في خانة أعمال عنف الأمن الأهلي ( الاقتصاص). ومن الجدير بالذكر أنه في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٩٤، قام عبد الله الحديف، وهو أحد الممارسين للأمن الأهلي في عام ١٩٩١، برمي مادة الأسيد على وجه ضابط شرطة يشتبه في ممارسته التعذيب ضد السجناء الإسلاميين (٣٢). هذا الهجوم المعزول، الأول في التاريخ السعودي الحديث الذي يستهدف شرطيا صراحة، يمكن اعتباره عملاً مبكرا من أعمال العنف الثوري.

كان التطور الرئيس الرابع هو حادث تفجير نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥ لمبنى "المهمة الأميركية لتدريب الحرس الوطني السعودي" (APM/SANG) في الرياض (٣٣). أسفرت هذه العملية عن مقتل خمسة أميركيين واثنين من الهنود، وكان أول هجوم إرهابي كبير على هدف أميركي في المملكة العربية السعودية. وتم تنفيذه من قبل أربعة مقاتلين سعوديين من الجهاد الأفغاني والبوسني الذين تصرفوا بشكل مستقل بدعوى طرد الجيش الأميركي من المملكة، وهي الرسالة التي كان يكررها الزعماء الاسلاميون السعوديون في أوائل التسعينات وعلى امتداد تلك الفترة. وأصبح الجناة متطرفون، كما زعم، بعد حملة سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ ضد المعارضة اللاعنفية (حركة الصحوة)، وقرروا القيام بعمل ما، وراء أبواب السجون الموصدة، بعد اعدام عبد الله الحديف المذكور آنفا الذي كان صديقا مقرباً من المهاجمين وذلك في في أغسطس/ آب ١٩٩٥ (٣٤).

تشير الأدلة المتاحة إلى أن أسامة بن لادن لم يكن مشاركا بشكل مباشر في أي من تفجير الرياض ١٩٩٥ أو تفجير

الخبر عام ١٩٩٦، لكن في أوائل عام ١٩٩٨ قام تنظيم القاعدة بالفعل بمحاولة لشن هجوم ضد هدف أميركي (على الأرجح القنصلية الأمريكية في جدة) بصواريخ مضادة للدبابات. أحبطت المؤامرة عندما تم ضبط الصواريخ وألقي القبض على نشطاء على الحدود اليمنية في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ (٣٥). وأدت الاجراءات في أعقاب تفجيرات الرياض والخبر إضافة إلى احباط مؤامرة اطلاق الصواريخ عام ١٩٩٨ إلى شل المجتمع الجهادي السعودي، وهو ما يفسر جزئيا شبه غياب العنف الأصولي في المملكة في النصف الثاني من التسعينات.

حدثت الموجة الرئيسة الخامسة من عنف المتشددين الاسلاميين بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ وتتألف من سلسلة من الهجمات على مستوى منخفض ضد أهداف غربية، الأفراد المغتربين في المقام الأول. هذه الهجمات، التي اتخذت شكل عمليات إطلاق نار من سيارة، رسائل وأشياء تافهة مفخخة، أودت بحياة ما مجموعه ستة غربيين وأصابت ١٣ على الأقل بجروح في غضون عامين ونصف (٣٦). وكانت السلطات السعودية قد ألقت باللوم ببعض الحوادث على تجار الكحول الغربيين، لكن هذه الادعاءات لم تكن مدعومة أبدا بالأدلة الجنائية وكانت ملفقة على الأرجح. على الرغم من أنه لم يتم التأكد من الهوية المحددة للمرتكبين ومن دوافعهم، إلا أن الأدلة الظرفية تشير بقوة إلى أن الهجمات نفذت من قبل مجموعة من الجهادين الهواة المشتتين والمعادين للغرب (٣٧).

كان التطور السادس سلسلة من خمس عمليات إطلاق نار من سيارة على رجال شرطة وقضاة في مدينة سكاكا في منطقة الجوف الشمالية في أواخر عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣ (٣٨). قتل شرطيان، كما قتل قاضي محكمة ونائب محافظ منطقة الجوف، وأصيب شرطي آخر بجروح. وارتكبت عمليات الاغتيال هذه من قبل مجموعة صغيرة ومستقلة من المتطرفين المسلحين الذين عادوا من أفغانستان في ربيع عام ٢٠٠٢. وكان هذا العنف، وبوضوح، عنفا ثوريا في طبيعته. فضلا عن ذلك، كان قتل اثنين من القضاة ونائب الحاكم أمرا مثيرا جدا للاهتمام، لأنه يمثل، في التاريخ السعودي الحديث، حالات فقط، من العنف الإسلامي الأصولي ضد ممثلين مدنيين في الحكومة. كانت هناك تقارير غير مؤكدة عن محاولات اغتيال فاشلة ضد العائلة المالكة، لكن جميع الحالات الفعلية للعنف المناهض للنظام استهدفت المؤسسة الأمنية (٣٩).

كانت الموجة السابعة والنهائية من العنف، والأهم حتى الآن، بطبيعة الحال، هي الحملة التي شنت في عام ٢٠٠٣ من قبل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ( QAP). ويستدعي نطاق ومدة وتعقيد حملة العنف هذه اجراء تحليل أدق، ليس أقله الرد على السؤال عما إذا كان لدى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أجندة ثورية
أو إسلامية.

## حملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QAP)

بدأت حملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QAP ) في مايو/ أيار ٢٠٠٣، ووصلت إلى مرحلة عالية (من حيث تواتر الهجوم) في ربيع عام ٢٠٠٤، لتتلاشى فحسب بدءا من أواخر عام ٢٠٠٤ نتيجة الضربات التي تعرض لها التنظيم.
وبحلول عام ٢٠٠٧، كان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QAP ) قد تم سحقه بفاعلية من قبل الأجهزة الأمنية، على الرغم من أن خلايا الناشطين المتناثرة واصلت التخطيط لهجمات ثانوية في جميع أنحاء المملكة. وقد نفذ التنظيم ما بين ٢٠ و ٢٥ عملية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧- هذا دون احتساب عدد الهجمات المخطط لها التي أحبطت قبل مرحلة التنفيذ ودون احتساب عمليات اطلاق النار أو الحصار الذي بدأتها الشرطة (أكثر حوادث تبادل اطلاق النار خلال حملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب كانت في الواقع قد بدأتها الشرطة، وليس المسلحين. وشملت العمليات خمس عمليات لسيارات مفخخة ( اشتملت كلها على ثمان مركبات)، خمس عمليات اطلاق نار، و١٢ عملية اغتيال فردي.

أظهر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أفضلية ثابتة للأهداف الغربية. وكانت الأغلبية الواضحة للهجمات المدبرة من قبل هذا التنظيم موجهة ضد غربيين: ثلاث من أصل خمس سيارات مفخخة يقودها انتحاريون، أربع من أصل خمس هجمات كثيفة لعمليات اطلاق نار، و٩ عمليات اغتيال من أصل ١٢.

بدأ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب باستهداف القوى الأمنية بشكل متأخر نسبيا من الحملة، وذلك فقط بعد أن قامت الشرطة باتخاذ اجراءات صارمة بشدة ضد التنظيم. وقد حدثت الهجمات الصغيرة القليلة الأولى على الشرطة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، لكن التفجير الخطير الأول لهدف أمني لم يحصل حتى أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، بعد عام تقريبا من شن الحملة. هذا يشير إلى أن المجموعة كانت تفضل بالأصل أهدافا غربية، لكن عوامل الانتقام جرت المسلحين إلى دوامة الثأر والعنف مع الشرطة.

من الجدير بالذكر أن المسلحين لم يهاجموا بالفعل أهدافا حكومية خارج المؤسسة الأمنية أبدا. لم يكن هناك محاولات اغتيال للملك، أو الوزراء، أو كبار الأمراء، باستثناء نائب وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، الذي أصيب بجروح طفيفة في هجوم على مكتبه في أغسطس/ آب عام ٢٠٠٩. ولم يتم مهاجمة القصر الملكي ولا أي وزارة ( باستثناء وزارة الداخلية) ولا أي سفارة سعودية في الخارج. وزعمت السلطات الأميركية والسعودية أن المسلحين كانوا يخططون لشن هجمات واسعة النطاق على أهداف حكومية منذ عام ٢٠٠٢، ولكن هذه الادعاءات لم يجر اثباتها وليس هناك أي مؤشرات على مثل هذه الخطط في نصوص تنظيم القاعدة في جزيرة العرب نفسها (٤١). وإلى أن يتم تقديم الدليل الحقيقي الذي يثبت العكس، نحن نعتمد على الأدلة الإيجابية، التي من الواضح أنها تشير إلى أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قد اختار انفاق معظم موارده العسكرية الثمينة على مهاجمة أهداف غربية، وليس حكومية.
هذه التفضيلات السياسية أيضا تعبَر عن نفسها وتتجلى في الانتاج العقائدي للمجموعة.
وقد وضع "البيان الرسمي" لهذا التنظيم، وهو كتاب بعنوان "هذا هو رأينا في الجهاد وكيف نريده"، "اليهود والصليبيين" على رأس التسلسل الهرمي للأعداء، وذكر أن "هذا هو العدو الذي يجب علينا أن نعمل ضده في هذه المرحلة (٤٢)". وتم العثور على بيانات لها تفس التأثير في كل أدبيات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ليس آخرها في دوريتيهما اللتين تصدران كل شهرين، **صوت الجهاد** و**المعسكر البتار**. ورفض هذا التنظيم صراحة الاتهامات بأنهم يريدون مهاجمة المسلمين. وحرصا منه على التخلص من تسمية "التكفيري"، صرّح زعيم تنظيم القاعدة في

جزيرة العرب  يوسف الأويري ( القويري) في مايو/ أيار ٢٠٠٣: "كيف يستقيم من الناحية المنطقية أن علينا أن نضحي بدمائنا وحناجرنا لأجل أولئك البعيدين عنا، ومن ثم نقرر ترويع وسفك دم أهلنا؟ (٤٣).
في الجزء الأول من هذه الحملة، قال المسلحون صراحة انهم لن يستهدفوا قوات الأمن ما لم تتدخل هذه الأخيرة لحماية الصليبيين .وما أن تواصلت الحملة، حتى أصبح الخطاب أكثر عدائية للنظام وبدأ النشطاء ينفذون هجمات متعمدة ومدبرة ضد قوات الأمن السعودية.

**الجدول ٢. العمليات المدبرة الكبرى المنفذة من قبل المتشددين المسلحين السنة في المملكة العربية السعودية، 2003-2008**

| | التاريخ | الموقع | الهدف | القتلى | التكتيكات |
|---|---|---|---|---|---|
| عمليات انتحارية مفخخة | | | | | بسيارة |
| عملية شرق الرياض | ١٢ أيار ٢٠٠٣ | الرياض | مجمعات غربية | ٣٥ | ٣ سيارات مفخخة |
| عملية المحيّا | ٩ ت٢ ٢٠٠٣ | الرياض | مجمع غربي | ١٧ | سيارة مفخخة |
| عملية الوشم | ٢١ نيسان ٢٠٠٤ | الرياض | مبنى الشرطة | ٥ | سيارة مفخخة |
| عملية وزارة الداخلية | ٢٩ ك١ ٢٠٠٤ | الرياض | وزارة الداخلية، منشأة للحرس الوطني | ١٠ | سيارتان مفخختان، انفجار سابق لأوانه |
| عملية بقيق | ٢٤ شباط ٢٠٠٦ | بقيق | مصفاة نفط | ٤ | سيارة مفخخة، انفجار سابق لأوانه |

| | التاريخ | الموقع | الهدف | القتلى | التكتيكات |
|---|---|---|---|---|---|
| رشقات نارية منسقة | | | | | |
| عملية ينبع | ١ أيار ٢٠٠٤ | ينبع | مبانى مكاتب لشركات غربية | ٧ | |
| عملية الخبر | ٣٠ أيار ٢٠٠٤ | الخبر | مباني مكاتب لشركات غربية | ٢٢ | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عملية القنصلية الأميركية | ٦ ك١ ٢٠٠٤ | جدة | القنصلية الأميركية | ٩ |
| عملية شرطة بريدة | ٢٧ ك١ ٢٠٠٥ | بريدة | ضباط شرطة سعوديين | ٥ |
| عملية مدائن صالح | ٢٦ شباط ٢٠٠٧ | المدينة | مجموعة سياح فرنسيين | ٤ |

## عمليات اغتيال

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عبد العزيز الهويريني | ٤ ك١ ٢٠٠٣ | الرياض | ضابط استخبارات سعودي | ٠ | اطلاق نار |
| جوناثان بنغلر ( ألمانيا) | ٢٢ أيار ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| أميركي مجهول الهوية | ٢ ك٢ ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ٠ | اطلاق نار |
| سايمون كامبرز ( إيرلندا) وفرانك غاردنر ( بريطانيا) | ٦ ك٢ ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| روبرت جاكوبس ( أميركا) | ٨ ك٢ ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| كينيث سكروغز ( أميركا) | ١٢ ك٢ ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| بول جونستون ( أميركا) | ١٥ حزيران ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| أنطوني هيغينز (بريطانيا) | ٣ آب ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |

| | التاريخ | الموقع | الهدف | القتلى | التكتيكات |
|---|---|---|---|---|---|
| ادوارد ميرهيد-سميث | ١٥ أيلول ٢٠٠٤ | الرياض | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (بريطانيا) | | | | | |
| لوران باربو ( فرنسا) | ٢٣ أيلول ٢٠٠٤ | جدة | مغترب غربي | ١ | اطلاق نار |
| مبارك الصوات | ١٩ ك٢ ٢٠٠٥ | الرياض | ضابط شرطة سعودي | ١ | اطلاق نار |
| سعودي مجهول الهوية رأسه | آذار ٢٠٠٧ | بريدة | ضابط شرطة سعودي | ١ | خطف وقطع |

بعد تفجير ٢٠ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ لمبنى الشرطة في حي الوشيم في الرياض، نشر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QAP) كتابا بعنوان "الارشاد النبوي حول استهداف قوات الطوارئ" (٤٤) **( أو هداية الساري في حكم استهداف الطوارئ)** . الكتاب ألقى باللوم على الشرطة لإثارتها العنف وأوضح أن عدوان قوات الأمن قد دفع منظمة أخرى، "كتائب الحرمين "، إلى التدخل والدفاع عن المجاهدين. إن أدبيات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ( QAP) منذ أوائل عام ٢٠٠٤ فصاعدا مليئة بالهجمات الكلامية ضد النظام السعودي بشكل عام والمؤسسة الأمنية على وجه الخصوص. وليس غريبا، وللفكاهة والسخرية، أن يستخدم قادة التنظيم مصطلحات مثل " خائن الحرمين"، (خائن الحرمين الشريفين) بدلا من خادم الحرمين، (خادم الحرمين الشريفين) و"هيئة كبار العملاء" بدلا من "هيئة كبار العلماء". مع ذلك، فإن الهدف الرئيس المعلن لحملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لا يزال طرد الصليبيين، وليس إسقاط النظام السعودي. فضلا عن ذلك، فإن الاتهام الرئيس الموجه ضد الحكومة هو التعاون مع الصليبيين، وليس الفساد وقمع الشعب. وأخيراً، كانت الثيمة الخطابية العامة لنصوص الدعاية وأشرطة الفيديو للتنظيم القاعدة في جزيرة العرب إسلامية أكثر منها ثورية.

لفهم العلاقة بين الدوافع الاسلامية والثورية من المفيد التمييز بين استراتيجيات عل المدين القصير والطويل وبين المستويات المتدنية والعليا للتنظيم. هناك بالفعل مؤشرات على أن القيادة العليا لتنظيم القاعدة تريد في نهاية المطاف اسقاط النظام السعودي. فقد قال خالد الشيخ محمد للمحققين، كما زُعم، بأن بن لادن كان سيحفز على احداث ثورة في المملكة العربية السعودية والاطاحة بالحكومة (٤٥). وقال نشطاء في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب تم القبض عليهم أن قادة التنظيم كانوا يتوخون القيام بحملة على مرحلتين. المرحلة الأولى تهدف إلى تعبئة الشعب السعودي للجهاد ضد الصليبيين، والمرحلة الثانية هي التي سوف تنقلب فيها الجماهير المتحمسة على آل سعود (٤٦).

مع ذلك، وحتى لو افترضنا أن مثل هذه الخطة السرية موجودة على المدى الطويل، فإن عواقبها العملياتية قليلة جدا. فبداية، لم تبلغ تلك الخطة المدى القصير لأولويات العمليات، والتي كانت موجهة بوضوح نحو مهاجمة الغربيين. فضلا عن ذلك، لم تكن الأجندة الثورية معروفة، وبكل المقاييس، للنشطاء على المستوى الأدنى. فقد بذلت قيادة

التنظيم جهدا كبيرا لإخفاء أجندتها الثورية عن كل من مناصريها وعن الشعب السعودي على نطاق أوسع. على سبيل المثال، عندما بدأ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مهمته المثيرة للجدل بمهاجمة أهداف تابعة للشرطة السعودية، فإنه قام بذلك تحت اسم كيان وهمي يدعى "كتائب الحرمين". وكان هذا للحفاظ على وضوح استراتيجية "الأميركيين أولاً" للتنظيم ولتجنب تلطيخ سمعته بدماء المسلمين.

فلماذا تحافظ قيادة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على سر أجندتها الثورية في حين أن متشددين آخرين، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة أو الجهاد الإسلامي المصري، صريحون حول هذا الموضوع؟

السبب الأكثر احتمالا هو أن هذا التنظيم أدرك أن الخطاب الثوري والعنف لن يستهويا أتباعا بشكل كاف في المملكة العربية السعودية.

لقد رأينا أن معظم العنف الإسلامي في المملكة كان من النوع الإسلامي، وإلى حد أقل، من النوع الاقتصاصي ( الأمن الأهلي) ( انظر الجدول ٣).

ومن المثير للاهتمام، أنه لم يكن هناك أي عنف ضد الشيعة وولم يكن هناك سوى القليل جدا من اعمال العنف المناهضة للنظام. وبصرف النظر عن عمليتي الاغتيال في سكاكا في عام ٢٠٠٢، لم تكن هناك أي هجمات مؤكدة على ممثلين مدنيين في الحكومة أو على مبان حكومية لا علاقة لها بالمؤسسة الأمنية. أما الهجوم شبه الناجح على وزارة الداخلية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤ فيمكن اعتباره على أنه هجوم على الحكومة المدنية، لكن هذه العملية كانت واحدة من آخر العمليات التي نفذها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QAP)، الأمر الذي يؤكد حقيقة أن التركيز الأساسي للمجموعة كان على أهداف غربية.

يمكن بالطبع القول بأن هذا الأمر هو مجرد سلسلة من الحوادث التاريخية، وأن إجمالي عدد الحوادث منخفض للغاية لتثبيت نمط ما. ويمكن القول أيضاً أن هذا النمط لا يعكس نوايا الإسلاميين وإنما قدرات أجهزة الأمن السعودية. ربما تكون هذه الأخيرة قد قامت، وبكل بساطة، بعمل أفضل في حماية العائلة المالكة بدل حماية الغربيين. كل فرضية من هذه الفرضيات ممكنة من الناحية النظرية، إنما غير مرجحة. إذ لا يمكن حتى لأفضل الأجهزة الأمنية أن تكون قادرة على الحفاظ على سجل نظيف على مدى عقود في مواجهة نية جدية لمهاجمة الحكومة. فضلا عن ذلك، يعكس نمط الهجمات النوايا المعلنة للاسلاميين المتشددين: هناك نصوص صريحة معادية للغرب أكثر من النصوص الصريحة المناهضة للحكومة في الأدبيات الجهادية السعودية ما بعد عام ١٩٨٠. في أي حال، حتى لو افترضنا أن التبليغ عن العنف المناهض للنظام منقوص إلى حد ما، فإن الأرقام هي بحيث لا تزال تميل كفة الميزان نحو العنف المعادي للغرب على الأرجح.

الأهم من ذلك، وإذا ما قمنا بمقارنة هذا النمط مع سجل العنف الإسلامي في جمهوريات عربية مثل الجزائر ومصر فإن الفرق ملفت للنظر. فهذه الدول لم تشهد فحسب مزيداً من العنف وبصورة مطلقة، وإنما شهدت أيضاً نمطاً مختلفاً من الهجمات. فحتى عام ٢٠٠٢، كانت هذه الدول قد شهدت نشاطاً ثوريا أكثر بكثير من النشاط المعادي

للغرب (٤٨). وعلى عكس المملكة العربية السعودية، شهدت هذه الدول عدة محاولات اغتيال لوزراء في الحكومة، وفي حالة مصر، كانت هناك حتى محاولة لاغتيال رئيس الدولة (٤٩).

لا يبدو أن لدى المملكة العربية السعودية حركة ثورية قوية من النوع المصري أو الجزائري. ومن ناحية أخرى لا يبدو أن لدى المملكة مجموعة كبيرة من الإسلاميين المتطرفين. بعبارة أخرى، كان من الصعب نسبيا حشد الناس للقيام بنشاط ثوري، في حين كان من السهل حشدهم للتشدد الاسلاموي. فلماذا؟

## التفسيرات

في ما يلي سوف آخذ بالاعتبار أربع تفسيرات ممكنة؛ اثنان منها تعالجان غياب العنف الثوري واثنان منها تتعلقان بمستويات عالية من العنف الإسلامي.

**الجدول ٣. أنماط العنف الاسلامي السني في المملكة العربية السعودية، 2007-1979**

| الحدث | المبررات المهيمنة | هجمات ضد غير المسلمين؟ | هجمات ضد المؤسسة العسكرية؟ | هجمات ضد الحكومة المدنية؟ |
|---|---|---|---|---|
| حادثة مكة ١٩٧٩ | خلاصية/ اقتصاصية | لا | لا | لا |
| هجمات حرب الخليج ١٩٩١ | اسلامية | نعم | لا | لا |
| الشرطة الاخلاقية ١٩٩١ | اقتصاصية | لا | لا | لا |
| تفجير الرياض ١٩٩٥ | اسلامي | نعم | لا | لا |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| حوادث الجوف ٢٠٠٢ | ثورية | لا | نعم | نعم |

| الحدث | المبررات المهيمنة | هجمات ضد غير المسلمين؟ | هجمات ضد المؤسسة العسكرية؟ | هجمات ضد الحكومة المدنية؟ |
|---|---|---|---|---|
| اغتيالات ٢٠٠٢-٢٠٠٣ | اسلامية | نعم | لا | لا |
| حملة QAP | اسلامية | نعم | نعم، في وقت متأخر من الحملة | لا |

### عدم وجود المظالم

من الطبيعي أن نبدأ تحليلنا من خلال البحث عن وجود أو عدم وجود عوامل من المعروف أنها ساهمت في إنتاج العنف الأصولي الثوري في بلدان أخرى. وقد حددت الدراسات من التجربتين المصرية والجزائرية
مجموعتين من العوامل التي يمكن اعتبارها الأسباب الرئيسة للعنف الأصولي الثوري - على الرغم من أنها ليس السبب الوحيد بالتأكيد. المجموعة الأولى، هناك الحرمان الاقتصادي (النسبي والمطلق) واغلاق الحراك الاجتماعي. فالعنف في أواخر السبعينات في مصر وأوائل التسعينات في الجزائر كان قد سبقه في كل حالة ٣-٥ سنوات من المصاعب الاقتصادية الحادة التي عانى منها أجزاء كبيرة من السكان (٥٠).
لقد أدى دخل الدولة المنخفض الى جانب زيادة عدد السكان إلى البطالة واغلاق الحراك الاجتماعي بالنسبة لخريجي الجامعات أصحاب المشاريع الموهوبين، الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للجماعات الاسلامية المتشددة، وخاصة في مصر (٥١). المجموعة الثانية، هي عوامل سياسية مثل القمع العنيف للدولة والاقصاء السياسي. وعلى الرغم من أن مستوى القمع اختلف على مر الزمن في كل من مصر والجزائر، إلا أن البلدين ظلا من الدول البوليسية التي تستخدم أجهزة الأمن المتفشية فيها التعذيب على نطاق واسع. ففي كلا البلدين، كان هناك إقصاء منهجي للإسلاميين المعتدلين عن السياسة الرسمية ذات المغزى، على الرغم من تمتعهم بدعم شعبي كبير. وفي كل بلد من هذين البلدين كانت المظاهر الأولى للنشاط الثوري تواجه باجراءات جماعية صارمة تعاقب مجتمعات بأكملها. فقد كانت حملة عبد الناصر الوحشية ضد الاخوان المسلمين في الستينات عاملا رئيسا في تطرف المجتمع الاسلامي في مصر (٥٢). ويُنظر إلى تكتيكات مكافحة الارهاب الوحشية والعشوائية المستخدمة من قبل النظام الجزائري في أوائل التسعينات- في شكل اعتقالات جماعية، معسكرات التعذيب، وتسليح قوات شبه عسكرية غير خاضعة للمساءلة وعلى نطاق واسع- على أنها هي التي غذت التمرد (٥٣).

إن كل مجموعة من هاتين المجموعتين من العوامل أقل حدة في المملكة العربية السعودية منها في مصر والجزائر. بداية، كان مستوى المعيشة ما بعد عام ١٩٧٠ (يقاس في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) أعلى عدة مرات في المملكة العربية السعودية منه في مصر والجزائر (٥٤). فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أن المملكة شهدت ركوداً اقتصادياً في منتصف الثمانينات وأواخر التسعينات، إلا أن الشعب السعودي كان محمياً من الآثار السيئة المترتبة على تلك الأزمة من خلال تمسك الحكومة بدعم المواد الغذائية ونظام التوظيف في القطاع العام (٥٥). وعلى الرغم من أنه كان لا بد للدولة في نهاية المطاف من وضع حد لسياسة " وظائف للجميع" في أواخر الثمانينات وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل مجددا في أواخر التسعينات، إلا أن السعوديين العاطلين عن العمل لم يواجهوا عموما حياة الفقر كما كان الحال ربما لدى الشبان في ضواحي الحرمان في القاهرة والجزائر(٥٦). قد يكون الحرمان النسبي عاملا في زيادة التعبئة الاسلامية الأصولية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ( إلى أفغانستان وما يسمى بحركة الصحوة)، وكذلك في زيادة التجنيد في معسكرات تدريب القاعدة في نهاية التسعينات. بيد أن حركة الصحوة لم تتحول أبدا الى العنف، ولم يحارب المجندون في تنظيم القاعدة في التسعينات النظام، مما يوحي بأن الحرمان النسبي وحده ليس سبباً كافياً للنشاط الثوري.

كان مستوى القمع العنيف الذي تمارسه الدولة أيضا أقل في المملكة العربية السعودية منه في مصر والجزائر. بالطبع، المملكة العربية السعودية ليست بلدا ديمقراطيا ليبراليا: إنها دولة استبدادية ذات سجل من الاعتقالات من دون محاكمة وتعذيب رجال الأمن للمشتبه بهم. مع ذلك، ووفقا لمعظم المعايير المتوفرة عن القمع الحكومي مثل " مقياس الارهاب السياسي" (Political Terror Scale) لـ "غيبني ودالتون" (٥٧) و "مجموعة بيانات حقوق الانسان" (Human Rights Dataset,) لـ " سينغرنللي- ريتشاردز" (٥٨)، تقارن السعودية ايجابيا مع الجزائر ومصر ( أنظر الجدول ٤).

فضلا عن ذلك، وحسب كل الروايات التاريخية المتاحة، كان مستوى العنف الجسدي المستخدم من قبل الدولة لقمع الإسلاميين أقل بكثير في المملكة العربية السعودية منه في مصر والجزائر. يمكن للمرء أن يقول بالطبع بأنه لم تكن المملكة العربية السعودية بحاجة أبدا إلى التعامل بغلظة بسبب وجود عوامل أخرى حالت دون التعبئة الثورية في المقام الأول. بعبارة أخرى إن الليونة النسبية السعودية نحو الإسلاميين هي نتيجة الافتقار إلى وجود تمرد مناهض للنظام، وليس سببا له. مع ذلك، هذا الأمر غير مقنع. كبداية، ومنذ الخمسينات، تم التعامل مع حالة الحراك الإسلامي غير العنفي في الجمهوريتين، وباستمرار، بغلظة  أكبر بكثير من ذاك الحاصل في المملكة العربية السعودية. فضلا عن ذلك، إذا نظرنا إلى سياسات مكافحة الإرهاب للدول الثلاث في المراحل **الأولى** من كل تمرد فيها (١٩٩١-١٩٩٢ في حالة مصر والجزائر، ٢٠٠٣ في حالة المملكة العربية السعودية) – في مراحل زمنية لم تكن فيها الإمكانات الكاملة لحركات التمرد معروفة بالكامل- فإنها استخدمت وإلى حد كبير أساليب أكثر وحشية وأقل تمييزاً مما فعلت المملكة العربية السعودية.

**مؤشرات الجدول٤. للقمع السياسي في الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**

| | مستوى الارهاب السياسي ١٩٧٦-٢٠٠٦ (١-٥، ٥ هو الأسوأ) | المؤشر المادي على حقوق السلامة البدنية ١٩٨١-٢٠٠٤ (٠-٨، ٠ هو الأسوأ) |
|---|---|---|
| **الجزائر** | **٣,٣٦** | **٣,٧٧** |
| **مصر** | **٣,١٥** | **٣,٧٣** |
| **السعودية** | **٢,٦٩** | **٤,٢٨** |

وفيما يتعلق بمسألة الاقصاء السياسي وإجراء مقارنات فإن الأمر أكثر صعوبة. فمن جهة، لقد وفرت الدولة السعودية مساحة واسعة للنشاط الديني ومنحت المؤسسة الدينية قوة كبيرة للتأثير على قطاعي التعليم والقضاء. ومن جهة أخرى لم تسمح أبدا بتدخل رجال الدين في الأمور الأساسية لسياسة الدولة، ولم تأذن أبدا بوجود نشاط معارض منظم من أي نوع (٥٩). مع ذلك، يمكن للمرء أن يتكهن بأن الاقصاء السياسي في الجمهوريات العربية ينتج المزيد من الاستياء بين الاسلاميين لأنه غير عادل- إنه يعامل الجهات الدينية والعلمانية بشكل مختلف. ففي كل من المملكة العربية السعودية والجمهوريات العربية، يتم اقصاء الاصلاحيين الاسلاميين عن السياسة الرسمية، لكن في الجمهوريات، يسمح للأشكال غير الإسلامية للتنظيمات السياسية بممارسة نشاطها، على الأقل على الورق.

قد تساعد المستويات المنخفضة نسبيا من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ونظام القمع العنيف على تفسير غياب العنف الثوري في المملكة. فببساطة جدا، كانت الأسباب المادية التي تدعو الإسلاميين السعوديين للشكوى من نظامهم أقل من تلك التي لنظرائهم الجزائريين والمصريين. مع ذلك، إن الاحتجاج بالعنف ليس بالطبع تعبيرا طوليا عن مستوى المعاناة الموضوعية أو السخط لدى السكان. فالفرص والموارد بالنسبة للاحتجاج هي أيضا مهمة للغاية. في الوقت

نفسه، وكما هو مبين أعلاه، لم يشكل الأمن المتفشي كبتا كهذا، ولا كان لديه القدرة على الوصول إلى موارد المتطرفين. وخلافا لما حدث في دول بوليسية مثل سوريا أو العراق ما قبل عام 2003، لم يكن من الصعب تحديدا، من وجهة نظر عملياتية بحتة، تصعيد هجمات العنف في المملكة العربية السعودية. فهل يمكن أن تكون هناك عقبات بنيوية أخرى للتعبئة الثورية

في المملكة؟

## العقبات التي تحول دون التعبئة

هناك تفسير آخر محتمل لانبساط العنف الإسلامي في المملكة هو أن لدى الدولة والمجتمع السعودي بعض الخصائص البنيوية أو الثقافية التي تجعل من الصعب نسبيا حشد أعداد كبيرة من الناس للنشاط الثوري. وهناك أربعة عوامل تثبيط تبدو معقولة بشكل خاص.

الأول هي الشرعية الكاريزمية للنظام. المملكة العربية السعودية لم تكن مستعمَرَة وكانت تحكمها نفس العائلة بشكل متقطع منذ القرن الثامن عشر، وهي مدة أطول من معظم البلدان في المنطقة. وفي حين أن هذا لا يترجم تلقائيا إلى شرعية حكومية، فإنه يمكن القول بأن الشرعية الكاريزمية لآل سعود يقلّل من شأنها في كثير من الأحيان. وقد تجنبت المملكة العربية السعودية أيضا عسكرة الجهاز الحكومي التي جعلت شرعية الجمهوريات العربية ما بعد الاستعمار تتآكل. قد يكون هناك أيضا بُعدا مستديماً لاستقرار النظام السعودي، حيث يمكن القول أن عدم وجود سابقة ثورية في التاريخ السعودي الحديث يجعل مهمة الثوريين السعوديين أكثر صعوبة.

الثاني هو الاقتصاد الريعي. وفي حين أنه موضوع كبير جدا كي يخضع لتحليل مفصل هنا، يمكن القول أن الريع يشكل أداة إضافية للسيطرة السياسية لا تملكها معظم الجمهوريات العربية. فهو يضيف طيفاً من النفوذ فوق طيف الإكراه المادي. في حين أنه لم يكن لدى المتشددين المصريين الكثير ليخسروه ولم يكن لدى الدولة الكثير لتقدمه، فقد كان لدى الاسلاميين السعوديين السعودية غالب الأحيان ما يخسروه من الوظائف والمال وكانت الدولة غنية. وبالتالي، فإن النظام السعودي يمتلك " قوة أكبر في محاولة الاستقطاب"، والتي يمكن استخدامها لشل حركة أصحاب المشاريع الطموحين من الاسلاميين وتقسيم الحركات الاجتماعية الوليدة. وهناك العديد من الأمثلة في التاريخ السعودي لحكومة تجمع ما بين الإكراه واللين مع حوافز مالية لكبح جماح المعارضين أو المتمردين. إن سجن وتحرير قادة الصحوة وفي النهاية محاولة الدولة استقطابهم في أواخر التسعينات لهو مثال بارز. كما أن برامج إعادة التأهيل الحالية للجهاديين المسجونين، حيث يتم إعطاء المعتقلين مبالغ مالية من المال للتعليم والزواج، لهو مثال آخر أيضاً (٦٠). وتتطلب هذه التدابير "ناتجاً محلياً إجمالياً عاليا جدا للفرد الواحد المتشدد"، الأمر الذي لا تتمتع به بلدان كمصر.

قد يكون هناك عامل ثالث هو القوة النسبية للبنى الاجتماعية التقليدية مثل القبائل والعشائر. وغالبا ما يُنظر إلى ما يسمى "العامل القبلي" من قبل مراقبين غربيين على أنه قوة مزعزعة للاستقرار في المملكة العربية السعودية. بيد أنه في الواقع من الصعب جدا توثيق مثل هذا العامل تجريبيا (٦١). فإذا كان هناك من شيء، فهو أن القبائل، على ما يبدو، تلعب دورا مهما في الاستقرار السياسي، حيث أن الهوية القبلية تتقاطع مع مصالح الجماعات وتمنع تشكيل هوية طبقية. أما الأمر الأكثر أهمية حتى للاستقرار السياسي فهي الكيانات الأسرية، التي يمكن القول بأنها أقوى في المملكة العربية السعودية مما عليه الحال في الجمهوريات العربية، حيث تتقطع أواصر الأفراد بسرعة أكبر بسبب الهجرة الاقتصادية والبنية التحتية المتخلفة للاتصالات. ويبدو أن العشيرة تلعب دورا هاما جدا في الحد من النشاط السياسي في المملكة، لأن الكيانات الأسرية تضيف تكلفة اجتماعية كبيرة - في شكل العار على الأسرة وربما قطعت الروابط الأسرية أيضا - وليس من قبيل المصادفة أن تشمل برامج إعادة تأهيل الجهاديين المسجونين في المملكة العربية السعودية ما بعد عام ٢٠٠٣ ، وبشكل ممنهج، أسر السجناء في هذه العملية (٦٢).

العقبة الرابعة الممكنة للتعبئة الاسلامية الثورية هو دور الدين في المجتمع السعودي. إذ تشدد الدولة السعودية على احترام وتعزيز المحافظة الدينية أكثر مما تفعل الجمهوريات العربية .هذا ربما يتيح للدولة السعودية الحصول على درجة أعلى من الحماية ضد اتهامات الرِدة من الجمهوريات العربية العلمانية. وأسفر أيضاً تركيز الدولة السعودية على الدين عن ثقافة سياسية تصاغ فيها، وبعناية، جميع الحجج السياسية، بما في ذلك المعارضة، بمصطلحات دينية (٦٣).
وهكذا أصبحت الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بالشرعية الدينية والكفاءة الدينية. ولأن العلماء الأقدر هم موظفين لدى الدولة، ولأن العلماء الرسميين لا يزالون يتمتعون بشرعية كبيرة، قد يكون الثوار وجدوا أن من الصعب اطلاق دعوات ذات مصداقية دينيا لتغيير النظام .هذا الميل قد يكون تعزز عن طريق محتوى أيديولوجية الدولة. فالمذهب الوهابي كما تروج له الدولة يركز بقوة، وبشكل خاص، على طاعة السلطة السياسية. وكما أظهرت مضاوي الرشيد، أدى "لاهوت الطاعة في الداخل" السعودي دوره في عدم تسييس السكان (٦٤).

يبقى التأثير المثبط لهذه العوامل الأربعة على العنف المناهض للنظام افتراضياً، لأن من الصعب جدا قياس الأمر على الصعيد التجريبي. والمطلوب القيام بمزيد من البحث في كل من هذه الديناميات الأربعة قبل تثبيت دور هذه العوامل على وجه الدقة.

حتى الآن رأينا أن عدم وجود شكاوى ووجود عقبات أمام التعبئة المناهضة للحكومة قد يساعد في تفسير انخفاض مستويات العنف الثوري في المملكة. بيد أن هذه العوامل تفسر فقط نصف اللغز؛ إنها لا تفسر وجود مستويات عالية من العنف الإسلامي الأصولي. فكيف يمكن أن يكون من السهل جدا الحشد للنشاط الاسلامي في حين كان من الصعب جدا الحشد للنشاط الثوري؟

## رهاب الأجانب ( كراهية الأجانب)

التفسير المقترح الثالث هو أن الكراهية السعودية الغريبة للأجانب جعلت الإسلاميين السعوديين أكثر عداء لغير المسلمين من إسلاميين آخرين من دول أخرى. وبالطبع من الصعب قياس مستوى كراهية الأجانب في مجتمع معين، لكن في حالة المملكة العربية السعودية فإن الأدلة القولية عن العداء للغرباء هي أدلة ساحقة بحيث أن هذه الفرضية تستحق أن تؤخذ على محمل الجد.

ويفترض أن تكون هذه الكراهية السعودية للأجانبمن مصدرين محتملين على الأرجح، الأول أيديولوجي، والآخر سوسيولوجي.

أحد الاحتمالات هو أن التقاليد الدينية الوهابية تعزز وجود حالة أقوى من العداء لغير المسلمين مما تفعله تقاليد دينية أخرى (٦٥). وفي حين أنه يجب على المرء أن يكون حذرا في ارجاعه الجوهر العقائدي إلى التقاليد الدينية الحية مثل الوهابية، فمن الإنصاف القول أن السمة المميزة للمذهب الوهابي كما عبر عنها اللاهوتيون النجديون منذ القرن الثامن عشر هو التركيز على نقاء العقيدة والممارسات الإسلامية (٦٦). فالركيزة الأساسية في السنة الوهابية هو مفهوم "الولاء والبراءة" الذي يشجع المؤمنين على النأي بأنفسهم بفاعلية عن الكفار والمجاهرة علنا بالعداء تجاههم، وعلى العكس من ذلك ، إعلان ولائهم للمسلمين الصالحين (٦٧). وهذا واحد من المصادر الرئيسة للتركيز القوي في التعليم الديني السعودي على التمييز بين المسلمين وغير المسلمين وسمو ورفعة المسلمين. قد يعترض النقاد بالقول أن الاهتمام الوهابي بالنقاء كان موجهاً ومنصبا تاريخياً على المسلمين الخاطئين أكثر مما كان موجهاً للغرباء. فمن القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، حارب المتعصبون الوهابيون المسلمين بالاسم فقط، وليس الكفار. بيد أن ذلك ربما كان له علاقة أكثر بالجغرافيا السياسية في ذلك الحين، لا سيما الغياب الهائل للسكان غير المسلمين على مقربة من منطقة نجد. وعندما أصبح علماء الوهابية والإسلاميين على اتصال منتظم مع غير المسلمين في القرن العشرين، فإنهم بالكاد كانوا في طليعة الحوار بين الأديان. مصدر آخر محتمل هي المسافة الاجتماعية ( البون الاجتماعي الشاسع). إذ أن عدم تعرض السعوديين العاديين لمعرفة غير المسلمين والثقافات غير الاسلامية غذى كراهية معينة للأجانب والتي بدورها جعلت الإسلاميين السعوديين معادين بشكل خاص لغير المسلمين. وكتب باحثون من أمثال الباحثة سينيشال دي لا روش حول العلاقة بين "المسافة الاجتماعية" والصراع، وأشاروا إلى أن المسافة الثقافية والعلائقية المتباعدة بين الجماعتين تزيد من احتمال العنف المتبادل بين المجموعتين (٦٨). ويبدو أن هذا ينطبق بشكل بديهي على المملكة العربية السعودية، التي، على عكس دول أخرى في المنطقة، لا تستقبل تقريبا سياحا غربيين وتشجع على إبقاء العمالة الوافدة في مجمعات معزولة. كما أن المملكة العربية السعودية متجانسة دينيا للغاية أيضاً، حيث أنها تفتقر إلى وجود كبير للسكان العرب المسيحيين. وفي حين أن من الصعب الاثبات تجريبيا، إلا أن الأدلة القولية تشير إلى أنه، وحتى وقت قريب، لم يكن لدى الغالبية العظمى من السعوديين من التفاعل الاجتماعي الطبيعي مع غير المسلمين في المملكة العربية السعودية إلا الحد الأدنى منه. وهناك بعض السعوديين الذين يدرسون في الخارج ويتفاعلون مع الغربيين في

المملكة، لكنهم يمثلون أقلية صغيرة من الشعب السعودي بشكل عام. ففي المجتمع الإسلامي الأصولي كان هذا التفاعل نادراً للغاية. ودرس هذا الكاتب سير ٨٠٠ جهادي سعودي ناشط بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٦؛ أقلية ضئيلة فقط من هؤلاء درسوا في الغرب في حين يبدو أن الغالبية العظمى منهم ليس لديهم احتكاك شخصي كبير مع غربيين، أو غير المسلمين، أو أن ليس لديهم احتكاك معهم في حياتهم على الاطلاق (٦٩).

خضع نظام التعليم السعودي أيضا لانتقادات شديدة، سواء من داخل أو من خارج المملكة العربية السعودية، لجهة تأكيده على تفوق المسلمين وسموهم على غير المسلمين وتزويد الطلاب السعوديين بفهم خاضع لاعتبارات إثنية للتاريخ وبمعرفة محدودة عن الثقافات الأخرى (٧٠). ويشير آخرون إلى أن

كل نظم التعليم إثنية وأن عدد المتشددين السعوديين ضئيل جدا كي يتم القاء اللوم على النظام التعليمي ككل. بيد أن درجة النزعة العرقية في نظام التعليم السعودي، وحتى وقت قريب، كانت عالية جدا لدرجة أنه لا يمكن تجاهلها. ويمكننا بالتالي عدم استبعاد الإحتمال بأن مستوى التفاعل الاجتماعي مع غير المسلمين كان متدنياً بشكل خاص في المملكة العربية السعودية، وأن هذا قد حفز على كراهية الأجانب والعداء للغرب.

وبطبيعة الحال، وفي غياب استطلاعات جيدة، من الصعب اختبار هذه الفرضية. وتشير بعض الدراسات الكمية حول المواقف السياسية والدينية السعودية الى دلائل مختلطة. فمن ناحية، تظهر الاستطلاعات المتاحة بأن السعوديين من الناحية الاجتماعية أكثر محافظة على سبيل المثال من المصريين والايرانيين (٧١). من جهة أخرى وضع استطلاع اجري في عام ٢٠٠٢ المملكة العربية السعودية في منتصف قائمة الدول المسلمة من حيث معاداة الأميركيين (٧٢).

وفي الحالين، فإن المشكلة مع هذه التفسيرات، كما هو الحال مع جميع النماذج الجوهرية، هو أنها لا تفسر التباين الزمني. فإذا كان السعوديون معادين لغير المسلمين إلى هذه الدرجة، فلماذا لم يقاتلوهم قبل الجهاد الأفغاني في الثمانينات؟ ولماذا لم يكن هناك المزيد من العنف ضد الغربيين في المملكة قبل عام ٢٠٠٠؟ لتفسير هذه الاختلافات ربما نكون بحاجة إلى النظر إلى السياسات.

### التحويل السياسي

التفسير الأخير الذي سوف ننظر فيه هو أن النظام السعودي، في أوقات معينة في العقود الأخيرة، شجع أو سمح بالنشاط الإسلامي المتطرف لتحويل وحرف التحديات الاسلامية لصالح شرعيته.

وعلى مر السنين، اتهم العديد الدولة السعودية بوجود معايير مزدوجة نحو التشدد الاسلامي، أي ترك المتشددين السعوديين وشأنهم طالما أن أعمال العنف التي يمارسونها لا تتم على الأراضي السعودية (٧٣). هذا الشك لا يخلو من الصحة. فالمملكة العربية السعودية لطالما تعاملت مع جهادييها بهدوء نسبيا. ففي الثمانينات، شجعت الدولة ودعمت المتطوعين السعوديين الذين يريدون القتال في أفغانستان. ففي أوائل التسعينات، لم تفعل الحكومة شيئا يذكر حيال منع المتطوعين من التوجه للقتال في البوسنة. وفي عام ١٩٩٣، ونتيجة للأنشطة المثيرة للجدل للأفغان العرب

في جميع أنحاء العالم، بدأت الحكومة فرض قيود خفيفة على التجنيد للجهاد في البوسنة، لكن النظام السعودي، وحتى تفجير الرياض ١٩٩٥، لم يكن قد وضع حدا لسياسته في الدعم الضمني للمشاركة السعودية في جبهات الجهاد في الخارج (٧٤). مع ذلك، وعندما اندلعت الحرب الشيشانية الثانية والانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ وتسببت في زيادة كبيرة في التجنيد وجمع التبرعات للجماعات الجهادية في الخارج، لم تتدخل السلطات كثيرا في هذا النوع من النشاط الداعم. وحتى في عام ٢٠٠٢، كان المقاتلون الأجانب يتم التعامل معهم بهدوء نسبيا، على الأقل بالمقارنة مع الجهاديين المخضرمين في بلدان أخرى. ولم يتم اعتقال مئات المقاتلين السعوديين الذين عادوا إلى المملكة من معسكرات التدريب التابعة لتنظيم القاعدة في أفغانستان في عام ٢٠٠٢ من قبل الشرطة السعودية لأكثر من بضعة أسابيع لدى وصولهم، هذا إن حصل. وفي العقد الأخير من القرن الماضي، اعتبر قادة تنظيم القاعدة المملكة العربية السعودية، وبحق، أهم مصدر للمجندين، والمال والآراء الدينية (٧٥). إلا أنه بعد اندلاع حملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ( QAP ) في عام ٢٠٠٣، جرى تفكيك كيانات الدعم للمتشددين في الخارج بشكل منهجي من قبل الدولة. لكن مسؤولي وزارة الداخلية، اليوم حتى، منفتحين حول حقيقة التعامل مع العائدين من العراق بنعومة أكثر من أفراد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذين يتم القبض عليهم (٧٦).

في المقابل، كانت ردود الحكومة على أي نشاط ارهابي واسع النطاق على الأراضي السعودية
تتم بلا رحمة (٧٧). ففي أعقاب تفجير الرياض ١٩٩٥ وتفجير الخبر ١٩٩٦، قامت الشرطة باعتقال وتعذيب المئات من المشتبه بهم. وبعد احباط مؤامرة صواريخ تنظيم القاعدة في أوائل عام ١٩٩٨، قيل بأنه تم اعتقال ٨٠٠ شخص من قبل الأجهزة الأمنية (٧٨). وعندما اندلعت الحملة الإرهابية في شهر مايو/ أيار عام ٢٠٠٣، ألقت الدولة بكل ثقلها في مكافحة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ولكن بأساليب أقل قسوة مما كانت عليه في عاميّ ١٩٩٦ و ١٩٩٨.

في قلب هذه المعاملة التفضيلية المنهجية بالطبع قضية الشرعية. هناك فرق بين حرب العصابات ضد الجيش الروسي في الشيشان والسيارات الانتحارية المفخخة ضد المدنيين في المدن السعودية. فالنظام السعودي اعتبر بلا شك " الجهادية الكلاسيكية" – أي التورط في صراعات المسلمين الآخرين لأجل التحرير الوطني – أقل استهجانا من الجهادية العالمية أو العنف الثوري. وهذه، بطبيعة الحال، رؤية يشترك بها النظام السعودي مع معظم المسلمين (وربما من قبل العديد من غير المسلمين، في هذا الشأن). لكن ما السبب في أن النظام السعودي يكون ميالا إلى النشاط الاسلامي بشكل أكثر ايجابية من أنظمة أخرى في المنطقة؟

جزء من الإجابة على هذا السؤال يكمن في الأساس الديني للدولة السعودية ودور الاسلاموية في خطاب الدولة الرسمي السعودي منذ عهد الملك فيصل. ففي الستينات والسبعينات، كانت السعودية قد استثمرت وبشكل كبير الهيبة والمال لتعزيز مفهوم التضامن الإسلامي. ومن الثمانينات فصاعدا، وعندما اكتسبت الحركة الإسلاموية الزخم –

نتيجة ثورة الاتصالات والزيادة الحقيقية في عدد الصراعات في تأليب المسلمين ضد غير المسلمين بشكل رئيس- كان من الصعب سياسيا بالنسبة للنظام السعودي منع التعبئة للجهاد في سبيل التضامن الإسلامي.

مسار التبعية هذا قد يكون كافيا كتفسير، لولا الحقيقة بأن الاختلافات في الدعم السعودي أو التسامح مع التطرف الإسلاموي منذ الثمانينات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات السياسية الداخلية للدولة. على سبيل المثال، لقد حدثت الزيادة الكبيرة في الدعم الحكومي للجهاد الأفغاني في الثمانينات في وقت كان دخل النفط يتراجع ، والبطالة السعودية ترتفع، وبدء ما يسمى ب حركة الصحوة باكتساب الزخم. وبالمثل، فقد حدث الدعم الحكومي السعودي الضخم للجهاد البوسني – الذي كان أعلى من أي قضية خارجية أخرى في تاريخ السعودية (يُقاس في الدعم المالي سنويا) - في وقت كانت فيه المواجهة بين الصحوة والنظام على أشدها (٧٩). بعد تحييد الصحوة في منتصف التسعينات، أصبح وصول المتطوعين السعوديين إلى جبهات الجهاد الخارجية أكثر صعبة. وهذا يشير إلى أنه في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ على الأقل، لم يكن النظام السعودي
متساهلا فحسب مع الإسلاموية، وانما عزز الوحدة الإسلامية، لتقويض المنافسة السياسية الموجهة للنظام على الأرجح. ولوضع الأمر بصورة فجة بعض الشيء، قد يكون النظام عزز الوحدة الإسلامية " باعتباره الأفيون السعودي للناس". هذا النوع من "سياسة التضليل" معروف جيدا من سياقات أخرى. على سبيل المثال، في السبعينات والثمانينات، زاد الإنفاق الحكومي الديني في الجزائر مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (٨٠).

بيد أنه على الرغم من انتهاء الدعم الرسمي المباشر للقضايا الجهادية في منتصف التسعينات، فقد تواصل دعم القطاع الخاص. فالإسلاموية لا يمكن شطبها مرسوم- فهي ستبقى قوة قوية جدا في الثقافة السياسية السعودية لسنوات مقبلة. وهكذا ظلت قدرة الدولة على القضاء على شبكات الدعم في المملكة
مقيدة. فالسلطات، على سبيل المثال، لم يكن بامكانها، وبسهولة، اعتقال الأشخاص المتورطين في جمع التبرعات للشيشان في أواخر التسعينات، لأن معظم السعوديين ينظرون إلى هذا النوع من النشاط على أنه خيري، وفعل إيثار، وليس إرهاباً. ولم يكن النظام السعودي يجرؤ قبل اندلاع حملة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على اتخاذ تدابير تتعارض مع المشاعر الاسلامية واعترف علنا بأن ليونة موقفه السابق تجاه الجهاد في الخارج كان يشكل معضلة.

أدى قمع النظام للعنف في الداخل والتسامح تجاه التطرف في الخارج في الثمانينات والتسعينات إلى إنشاء بنية تحفيزية منحرفة قد تعتبر السبب الرئيس لانبساط عنف التطرف الاسلاموي السعودي. ودون الدخول في تكهنات مغايرة للواقع، يبدو من المعقول الافتراض بأن المملكة كانت لتشهد نشاطا أكثر ثورية النشاط لو أنها اتبعت سياسة عدم التساهل مع النشاط الإسلاموي المتطرف في هذه الفترة. وهذا يفيدنا بأنه عندما تم تنفيذ مثل هذه السياسة بعدم التساهل أخيرا في عام ٢٠٠٣، تصاعدت وتيرة العنف ضد النظام في شكل هجمات على قوات الامن بشكل كبير.

## الاستنتاج

حاولت هذه المادة توثيق وتوضيح التوجه الخارجي الغريب للعنف الإسلامي في المملكة العربية السعودية. فعلى عكس العديد من الجمهوريات العربية، لم تشهد السعودية سوى القليل جدا من أعمال العنف الموجهة ضد الحكومة وعدد كبير من الهجمات ضد غير المسلمين، الغربيين في المقام الأول. ويبدو أن غياب العنف الثوري في المملكة يعود إلى مجموعتين رئيسيتين من العوامل:

المجموعة الأولى، انخفاض مستويات الضائقة الاجتماعية والاقتصادية واجراءات القمع العنيف للنظام. أما المجموعة الثانية فهي خصائص بنية الدولة والمجتمع السعوديين، ولا سيما الشرعية الكاريزمية للنظام، والاقتصاد الريعي، والقبائل، والوجه الديني للدولة، وكلها تجعل التعبئة الاسلامية الثورية أمرأ صعبا. فالنزوع الاسلامي السعودي للعنف ضد غير المسلمين قد يكون سهله فوبيا الأجانب السعودي، المتجذر في العداء الوهابي لغير المسلمين وفي المسافة الاجتماعية بين السعوديين والمجتمعات غير المسلمة. مع ذلك، وهذا الأهم، كانت هناك سياسة غامضة للدولة السعودية تجاه التطرف الإسلامي، ولا سيما تساهلها مع الاسلاموية المفرطة وعدم تساهلها مع النشاط الثوري. وقد أسست الحكومة بنية تحفيزية للإسلاميين السعودية الطموحين والتي كانت تقول ضمنيا "الجهاد، نعم، ولكن ليس ثورة".

ويبدو أن النظام، منذ عام ٢٠٠٣، قد نفذ سياسة عدم التساهل تجاه جميع المظاهر المسلحة، بما في ذلك ما يسمى بـ "الجهادية الكلاسيكية" في الخارج. فإذا كان التحليل الحالي صحيحاً، وإذا ما استمرت السياسات السعودية الجديدة، فإن علينا أن نتوقع نمطا أكثر توجها، إلى حد ما، للنشاط الإسلاموي نحو الداخل في المملكة في السنوات المقبلة – وان كان غير ثوري على الارجح.

وقد زودنا هذا التحليل بأفكار ورؤى مفيدة حول ديناميات العنف الاسلامي والسياسات المقارنة في الشرق الأوسط. وتدعم النتائج التي توصل إليها التحليل الفرضية التي تقول بأن هناك أنواعاً مختلفة من العنف الاسلامي وأن الديناميات السببية تختلف الى حد ما من نوع إلى آخر. فضلا عن ذلك، يبدو أن الاختلافات في البنية والثقافة السياسية بين الدول في الشرق الأوسط تؤثر على أنماط العنف الإسلامي في نفس البلدان. فعلى ما يبدو، على سبيل المثال، من المرجح كثيرا أن تشهد الجمهوريات العربية الفقيرة، العلمانية والقمعية نشاطاً ثورياً أكثر من الممالك الدينية الغنية نسبيا والقائمة على الاجماع مثل المملكة العربية السعودية. ولا ينبغي الافراط في التمييز بين الأنواع المثالية للنشاط الإسلامي، حيث أن لدى الإسلامويين المتطرفين والإسلاميين الثوريين أجندات متداخلة جزئيا. كما لا ينبغي لنا الافراط في التشديد على التمييز التحليلي بين الممالك الدينية والجمهوريات العلمانية في الشرق الأوسط. مع ذلك، يبدو بأن السياسة المقارنة للنزاع الإسلامي تشكل سبيلا مثمرا للمزيد من الأبحاث.

## شكر وتقدير

يعرب المؤلف عن شكره وامتنانه للدكتور ستيفن هيرتوغ (Steffen Hertog ) لتعليقاته المفيدة على نسخة أولى من المخطوطة. قدمت هذه الورقة للمرة الأولى في الاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط ( Middle East

في مونتريال في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧، وبعد ذلك في جامعة أوتاوا في ديسمبر/ (Studies Association
كانون الأول 2008؛ ويشكر المؤلف المشاركين في هذه المناقشات على تعليقاتهم المفيدة.

## المصادر

## References

*Senior Research Fellow, Norwegian Defence Research Establishment (FFI) and member, Institute for Advanced Study, Princeton, PO Box 25, 2027 Kjeller, Norway. E-mail: Legghammer@gmail.com

1 See e.g. Helen Lackner, A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia (London: Ithaca Press, 1978); Peter W. Wilson and Douglas Graham, Saudi Arabia: The Coming Storm (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1994); Saı¨d K. Aburish, The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud (New York: St Martin's Press, 1995) and Robert Baer, 'The Fall of the House of Saud', Atlantic Monthly, 291 (2003), pp. 53–62.

2 In this article, the term 'Islamist' is defined broadly as Islamic activist, while 'jihadist' is defined as violent Sunni Islamist.

3 The same puzzle was observed and addressed in Madawi al-Rasheed, 'The Minaret and the Palace: Obedience at Home and Rebellion Abroad', in Madawi al-Rasheed (ed.), Kingdom without Borders (New York: Columbia University Press, 2008), pp. 199–220.

4 Gary LaFree and Laura Dugan, Global Terrorism Database 1.1, 1970-1997 [Computer file]. ICPSR22541-v1 (College Park: University of Maryland, 2006 and Ann Arbor: Inter-university Consortium for Political and Social Research, 2008), www.start.umd.edu/data/gtd/ (accessed 14 September 2008).

5 RAND-MIPT Terrorism Incident Database, www.terrorisminfo.mipt.org/incidentcalendar.asp (accessed
14 September 2008).
6 Edward F. Mickolus et al., International Terrorism: Attributes of Terrorist Events (ITERATE), 1968-2007
(Dunn Loring: Vinyard Software, 2008).
7 For more on the weaknesses of terrorism incident data, see e.g. Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, Political
Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories & Literature (New Brunswick, NJ:
Transaction, 1988), pp. 137–175; Andrew Silke, 'The Devil You Know: Continuing Problems with Research on
Terrorism', Terrorismand PoliticalViolence, 13(4) (2001), pp. 1–14; LeonardWeinberg andWilliamEubank, 'Data
Daze', Criminology and Public Policy, 8(3) (2009), pp. 601–606.

8 For more details on leftist activism, see Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia (London: Saqi Books,
2000), pp. 368–372; John E. Peterson, Historical Dictionary of Saudi Arabia (Lanham, MD: Scarecrow Press,
2003), pp. 108–110; Fred Halliday, Arabia Without Sultans, 2nd ed. (London: Saqi, 2002), pp. 66–69; James
Buchan, 'Secular and Religious Opposition in Saudi Arabia', in Tim Niblock (ed.), State, Society and Economy in
Saudi Arabia (London: Croom Helm, 1982), pp. 106–124.
9 Robert Vitalis, America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier (Stanford: Stanford University
Press, 2006), p. 149.
10 Halliday, Arabia Without Sultans, p. 68.
11 Anita L.P. Burdett (ed.), Records of Saudi Arabia, 1966-1971, Vol. IV (Slough: Archive Editions, 2004),
pp. 3–91; Halliday, Arabia Without Sultans, p. 68; Vassiliev, The History of Saudi Arabia, p. 371.
12 Adeed Dawisha, 'Saudi Arabia's Search for Security', Adelphi Paper 158 (London: International Institute for
Strategic Studies, 1979), p. 7.

13 One of the last signs of life from radical Saudi leftists came in November 1979, when Nasir al-Sa'id, head of
the UPAP, curiously claimed responsibility for the Mecca uprising. Shortly afterward, al-Said mysteriously
disappeared; liquidated, some believe, by an intelligence agency. Although Kuwait-based leftists had printed
Juhayman al-Utaybi's letters, the UPAP had nothing to do with the Mecca events. Soviet media took al-Sa'id at
his word and reported a working-class uprising in the Hijaz in November 1979; this, incidentally, is the source of
the misrepresentation of the Juhayman incident in Alexey Vassiliev's otherwise reliable History of Saudi Arabia.
14 For more on Shiites in Saudi Arabia, see Fouad Ibrahim, The Shi'is of Saudi Arabia (London: Saqi, 2007);
Toby Jones, 'The Shiite Question in Saudi Arabia', in Middle East Report (Brussels: International Crisis Group,
2005) and Laurence Loue¨r, Transnational Shia Politics. Political and Religious Networks in the Gulf (London
and New York: Hurst and Columbia University Press, 2008).
15 Toby Jones, 'Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization, and the Shi'a Uprising of 1979',
International Journal of Middle East Studies, 38(2) (2006), pp. 213–233.
16 Followers of the 'Shirazi marja' considered Grand Ayatollah Muhammad ibn Mahdi al-Hussayni al-Shirazi
(1928–2001) as their main religious authority.
17 Peterson, Historical Dictionary of Saudi Arabia, p. 110.
18 Martin Kramer, Arab Awakening and Islamic Revival (New Brunswick: Transaction, 1996), pp. 161–187.
19 Thomas Hegghammer, 'Deconstructing the Myth about al-Qa'ida and Khobar', The Sentinel, 1(3) (2008),
pp. 20–22. Thus far, the strongest case for al-Qaida responsibility for Khobar has been made by Gareth Porter in a
five-part article series in Inter Press Service (www.ips.org), 22–26 June 2009.

20 Human Rights Watch, The Ismailis of Najran: Second-class Saudi Citizens (New York: Human Rights Watch,

2008), pp. 19–28.
21 For more on the Ikhwan, see John Habib, Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in
the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910-1930 (Leiden: Brill, 1978); Christine Moss Helms, The Cohesion of
Saudi Arabia: Evolution of Political Identity (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1981),
pp. 127–150, 225–274; Joseph Kostiner, The Making of Saudi Arabia: From Chieftaincy to Monarchical State
(New York: Oxford University Press, 1993), pp. 72–79.
22 Thomas Hegghammer and Ste´phane Lacroix, 'Rejectionist Islamism in Saudi Arabia: The Story of Juhayman
al-Utaybi Revisited', International Journal of Middle East Studies, 39(1) (2007), p. 106.
23 Mufid al-Zaydi, al-tayyarat al-fikriyya fi'l-khalij al-'arabi, 1938-1971 [Ideological Currents in the Arab Gulf,
1938-1971] (Beirut: Markaz Dirasat al-Wihda al-Arabiyya, 2000), p. 268. See also William A. Rugh, 'Saudi Mass
Media and Society in the Faisal Era', in Willard Beling (ed.), King Faisal and the Modernisation of Saudi Arabia
(London: Croom Helm, 1980), p. 30.
24 Haya Saad Al Rawaf and Cyril Simmons, 'The Education of Women in Saudi-Arabia', Comparative
Education, 27(3) (1991), pp. 287–295.
25 Eric Schmitt, 'FBI Agents Join Search In Saudi Blast', New York Times, 15 November 1995, p. 7; Vassiliev,
The History of Saudi Arabia, p. 370.

26 For a more detailed explanation of this typology, see Thomas Hegghammer, 'Jihadi Salafis or Revolutionaries?
On Theology and Politics in the Study of Militant Islamism', in Roel Meijer (ed.), Global Salafism (London and
New York: Hurst and Columbia University Press, 2009), pp. 244–266.
27 J.E. Peterson, 'Saudi Arabia: Internal Security Incidents Since 1979', Arabian Peninsula Background Note,
3 (2005); available at www.jepeterson.net/source_material.html.

28 Florian Peil, ‘Die Besetzung der Großen Moschee von Mekka 1979’, Orient, 47(3) (2006), pp. 387–408;
Hegghammer and Lacroix, ‘Rejectionist Islamism in Saudi Arabia’; Yaroslav Trofimov, The Siege of Mecca: The
Forgotten Uprising in Islam’s Holiest Shrine and the Birth of al Qaeda (New York: Doubleday, 2007).
29 For more on Juhayman’s apocalypticism, see Jean-Pierre Filiu, L’apocalypse dans l’islam (Paris: Fayard,
2008), pp. 112–118.

30 Report to the President and Congress on the Protection of US Forces Deployed Abroad (Washington DC: US
Department of Defense, 1996), p. 29.
31 Interviews with Nasir al-Barrak, Dammam, December 2005, and Mansur al-Nuqaydan, Riyadh, April 2004.
32 ‘Urgent Action 200/95’, Amnesty International, 15 August 1995; Statement 38 (London: Committee for the
Defence of Legitimate Rights, 1995).
33 Joshua Teitelbaum, Holier Than Thou: Saudi Arabia’s Islamic Opposition (Washington, DC: Washington
Institute for Near East Studies, 2000), pp. 73–82.
34 Interview with unidentified Islamist, Jeddaah, April 2004, and Nasir al-Barrak, Dammam, December 2005.
35 The 9/11 Commission Report (New York: W.W. Norton, 2004), pp. 152, 491.

36 Thomas Hegghammer, ‘Violent Islamism in Saudi Arabia, 1979–2006: The Power and Perils of Pan-Islamic
Nationalism’ (PhD thesis, Sciences-Po Paris, 2007), pp. 128–132, 134–135.
37 The size and overall activity of the jihadist community in the Kingdom increased dramatically in the
2000–2003 period. Moreover, an assassination manual published by a Saudi writer on jihadi websites in 2004
included several of the same tactics employed in the 2000–2003 period; see Abu Jandal al-Azdi, ‘tahrid
al-mujahidin al-abtal ala ihya sunnat al-ightiyal [Encouraging the Heroic Mujahidin to Revive the Practice of

Assassinations]', www.tawhed.ws, 2004.
38 Hegghammer, 'Violent Islamism', pp. 132–133.
39 In November 2001, the Washington Times reported an attempted assassination attempt on King Fahd that had
allegedly occurred in the form of an attack on his motorcade. These reports were vehemently denied by Saudi
authorities; See 'Al-Riyadh Denied Assassination Attempt at King Fahd', ArabicNews.com, 24 November 2001.

40 'Saudi Royal Survives Attack Claimed By Qaeda', Reuters, 28 August 2009. Since the late 1990s, Muhammad
bin Nayif has been the main contact point for militants wishing to surrender. The 2009 assassination attempt
occurred when a wanted militant pretending to surrender slipped through security and blew himself up.
41 See e.g. Alan Sipress and Peter Finn, 'Terror Cell Had Recent Gun Battle With Police', Washington Post,
14 May 2003.
42 Hazim al-Madani, 'hakadha nara al-jihad wa nuriduhu [This is HowWe View the Jihad and HowWe Want It]',
www.qa3edoon.com, 2002.
43 Anonymous, 'ghazwat al-hadi 'ashar min rabi' al-awwal: 'amaliyyat sharq al-riyadh wa-harbuna ma' amrika
wa 'umala'iha [The 12 May Raid: The East Riyadh Operation and Our War with America and its Agents]',
www.qa3edoon.com, 2003.

44 Abu Bakr al-Husni, 'hidayat al-sari fi hukm istihdaf al-tawari' [The Prophet's Guidance on Targeting
Emergency Forces]', www.qa3edoon.com, 2004.
45 George Tenet, At the Center of the Storm: My Years at the CIA (New York: HarperCollins, 2007), p. 248.
46 Rawya Rageh, 'Ex-Militants: al-Qaida Preys on Young Men', Associated Press, 22 September 2004.
47 Interview with Saudi security source, Riyadh, November 2005; Mahmoud Ahmad, 'Al-Qaeda Operatives Are

an Ignorant Lot, Say Former Members', Arab News, 3 October 2003.

48 See for example Terrorism in Egypt—A Timeline,
gemsofislamism.tripod.com/timeline_egypt.html (accessed
26 October 2008); and Salah-Eddine Sidhoum, Chronologie des Massacres en Algerie 1992-2005,
www.algeria-watch.org/francais.htm (accessed 26 October 2008).
49 For example, Egyptian militants have attacked high-level officials on numerous occasions: Awqaf Minister
Muhammad al-Dhahabi abducted and killed, July 1977; President Anwar Sadat killed, October 1981; Interior
Minister Zaki Badr almost killed, December 1989; Speaker of the Parliament Rifaat al-Mahgoub killed and
Interior Minister Abdel Halim Moussa almost killed, October 1990; Information Minister Safwat Sharif almost
killed, April 1993; Interior Minister Hasan al-Alfi badly injured, August 1993; Prime Minister Atef Sidqi almost
killed, November 1993; Deputy Chief of the Security Service Rawf Khayrat killed, April 1994; and President
Mubarak almost assassinated in June 1995.

50 See e.g. Rodney Wilson, 'Whither the Egyptian Economy?', British Journal of Middle Eastern Studies, 20(2)
(1993), p. 205; Miriam L. Lowi, 'Algeria, 1992–2002: Anatomy of a Civil War', in Paul Collier (ed.),
Understanding Civil War: Evidence and Analysis (Herndon, VA: World Bank, 2005), pp. 224–225.
51 Saad Eddin Ibrahim, 'Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Notes and Preliminary
Findings', International Journal of Middle East Studies, 12(4) (1981), pp. 423–453.
52 See e.g. Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt (Berkeley: University of California Press, 2003), pp. 26–35.

53 See e.g. Luis Martinez, The Algerian Civil War: 1990-1998 (London: Hurst, 2000), p. 147ff.
54 Average GDP per capita (in constant 2000 USD) for Saudi Arabia, Algeria and Egypt in the period
1970–2007 was $10,850, $1,805 and $1,123 respectively; World Development Indicators (Washington DC:

World Bank, 2007).
55 Email correspondence with Steffen Hertog, 25 November 2007.
56 Steffen Hertog, 'Segmented Clientelism: The Politics of Economic Reform in Saudi Arabia' (Oxford
University, 2006), p. 218.
57 M. Gibney, L. Cornett, and R. Wood, Political Terror Scale 1976–2006 (2008), at www.political terrorscale.org/ (accessed 14 September 2008).
58 David L. Cingranelli and David L. Richards, The Cingranelli-Richards (CIRI) Human Rights Dataset
(12 March 2008 version), at www.humanrightsdata.org (accessed 14 September 2008).

59 Ayman al-Yassini, Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia (Boulder, CO: Westview Press, 1985).

60 Christopher Boucek, Saudi Arabia's 'Soft' Counterterrorism Strategy (Washington, DC: Carnegie Endowment
for International Peace, 2008).
61 Most assumptions on the role of tribes have been based on the profiles of the Saudi 9/11 hijackers, which
included several southern tribesmen. More recent research has shown that the composition of the 9/11 attack team
was not representative of Saudi al-Qaida members. Moreover, in the absence of overall figures on the size of
Saudi tribes, it is impossible to know whether certain tribes are over-represented. See Thomas Hegghammer,
'Terrorist Recruitment and Radicalisation in Saudi Arabia', Middle East Policy, 13(4) (2006), pp. 39–60.
62 Boucek, Saudi Arabia's 'Soft' Counterterrorism Strategy, p. 13.
63 Madawi al-Rasheed, 'God, the King and the Nation: Political Rhetoric in Saudi Arabia in the 1990s',
Middle East Journal, 50(3) (1996), pp. 359–371.

64 Al-Rasheed, 'The Minaret and the Palace', pp. 204–206; Madawi al-Rasheed, Contesting the Saudi State:
Islamic Voices from a New Generation (Cambridge: University Press, 2007) p. 22ff.
65 In a related argument, Madawi al-Rasheed has maintained that the Wahhabi religious establishment has

developed and promoted a peculiar ‘theology of rebellion abroad’. Since the 1940s, she argues, the state
systematically allowed and promoted the glorification of jihad in certain conflict zones abroad, notably in
Palestine and Afghanistan; Al-Rasheed, ‘The Minaret and the Palace’, pp. 206–208.
66 See e.g. David Commins, The Wahhabi Mission and Saudi Arabia (London: I.B. Tauris, 2006) and Guido
Steinberg, Religion und Staat in Saudi-Arabien (Wurzburg: Egon, 2002).
67 David Cook, Understanding Jihad (Berkeley: University of California Press, 2005), pp. 141–142; Joas
Wagemakers, ‘Framing the ‘Threat to Islam’: al-wala’ wa al-bara’ in Salafi Discourse’, Arab Studies Quarterly,
30(4) (2008), pp. 1–22.

68 Roberta Senechal de la Roche, ‘Collective Violence as Social Control’, Sociological Forum, 11 (1) (1996), pp.
118–122; Donald Black, ‘The Geometry of Terrorism’, Sociological Theory, 22 (1) (2004), pp. 14–25.
69 Hegghammer, ‘Violent Islamism’, pp. 635–721.
70 For a good treatment of the subject of Saudi education, see Michaela Prokop, ‘Saudi Arabia: The Politics of
Education’, International Affairs, 79(1) (2003), pp. 77–89. For more critical treatments, see e.g. Nina Shea, Saudi
Arabia’s Curriculum of Intolerance (Washington DC: Hudson Institute, 2008) and Excerpts from Saudi Ministry
of Education Textbooks for Islamic Studies: Arabic with English Translation (Washington DC: Freedom House,
2006). Criticism of Saudi curricula has also been voiced publicly by Saudi intellectuals, notably by the Islamist
lawyer Abd al-Aziz al-Qasim. For a Wahhabi response to the criticism, see Does Saudi Arabia Preach
Intolerance and Hatred in the UK and US? An Independent Study of the Neo-Con and Sufi Partnership,
www.SalafiManhaj.com, 2007.
71 Mansoor Moaddel, ‘The Saudi Public Speaks: Religion, Gender and Politics’, International Journal of Middle

East Studies, 38(1) (2006), pp. 79–108.
72 Zogby International, ‘The Ten Nations ‘Impressions of America’ Poll Report’ (2002).

73 Some analysts have even suggested that the government had secretly paid al-Qaida not to conduct terrorist attacks in Saudi Arabia. This, however, is a conspiracy theory. The absence of al-Qaida operations in the Kingdom in the late 1990s was due, first, to lack of capability, and subsequently to a lack of intention; see Thomas Hegghammer, ‘Islamist Violence and Regime Stability in Saudi Arabia’, International Affairs, 84(4) (2008), pp. 701–715.
74 Hegghammer, ‘Violent Islamism’, p. 298.
75 Sawt al-Jihad, 2 (2003), p. 24.
76 Interview with unidentified Interior Ministry official, Riyadh, May 2008.
77 I specify ‘large-scale terrorism’ because small-scale violence was largely ignored by the authorities. A large number of small but lethal attacks on individual Westerners in the Kingdom between 2000 and 2003 were never properly investigated by Saudi police. Instead, some of the attacks were even blamed on Western alcohol traders in what most outside observers view as gross miscarriage of justice. See Hegghammer, ‘Violent Islamism’, pp. 128–135.

78 Hegghammer, ‘Violent Islamism’, pp. 298–302.
79 See Ziyad Salih al-Hadhlul and Muhammad Abdallah al-Humaydhi, al-qissa al-kamila li’l-dawr al-sa’udi fi al-busna wa’l-harsak [The Full Story of the Saudi Role in Bosnia-Herzegovina] (Riyadh: Al-Homaidhi Printing Press, 1998) and Hegghammer, ‘Islamist Violence and Regime Stability in Saudi Arabia’, p. 704.
80 Abdelaziz Testas, ‘The Roots of Algeria’s Ethnic and Religious Violence’, Studies in Conflict and Terrorism, 25 (2002), pp. 161–183.